بنك الجزيرة
BANK ALJAZIRA

تقرير لجنة المراجعة

للجمعية العامة للبنك عن عام ٢٠١٩م

١. تمهيد:

يسر لجنة المراجعة ببنك الجزيرة أن تقدم لمساهمي البنك الكرام تقريرها السنوي عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م والمتضمن تفاصيل أدائها لاختصاصاتها ومهامها المنصوص عليها في نظام الشركات ولوائحه التنفيذية، ورأيها في شأن مدى كفاية نظم الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر في البنك وما قامت به اللجنة من أعمال ومهام تدخل في نطاق إختصاصها وذلك تمشياً مع الأحكام التي إشتمل عليها نظام الشركات وبناء على المتطلبات النظامية ذات العلاقة.

٢. إختصاص لجنة المراجعة :

تختص لجنة المراجعة بمراقبة أعمال البنك، ولها في سبيل ذلك حق الإطلاع على سجلاته ووثائقه وطلب أي إيضاح أو بيان من أعضاء مجلس الإدارة أو والإدارة التنفيذية، وتؤدي اللجنة مهامها المعتمدة بما في ذلك الإشراف على مجموعة المراجعة الداخلية ومجموعة الإلتزام ومكافحة غسل الأموال بالبنك ودراسة تقاريرهما، ودراسة نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى دراسة القوائم المالية الأولية والسنوية، والسياسات المحاسبية المتبعة والتوصية لمجلس الإدارة بترشيح مراجعي حسابات البنك، ودراسة تقارير الجهات الرقابية بشأن التزام البنك بالأنظمة والتعليمات، ووضع الآليات المناسبة التي من خلالها يتمكن العاملون في البنك من تقديم ملاحظاتهم بشأن أي تجاوز للأنظمة الداخلية، وترفع اللجنة توصياتها لمجلس الإدارة.

ووفق ما أوكل لها من مهام ومسئوليات بحسب لائحة وقواعد عملها، فإن لجنة المراجعة تقوم بدور أساسي وهام في مساعدة مجلس الإدارة للوفاء بواجباته فيما يخص سلامة القوائم المالية للبنك ومؤهلات واستقلالية مراجعي حسابات البنك، وأداء ضوابط وإجراءات الإفصاح بالبنك وفعالية مجموعة المراجعة الداخلية ومراجعي الحسابات الخارجين وتقييم وفحص كفاية أنظمة البنك المحاسبية الداخلية والضوابط المالية، والتزام البنك بالسياسات الأخلاقية.

وتتكون لجنة المراجعة في بنك الجزيرة من رئيس يتم اختياره من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين وعضوين مستقلين على الأقل من خارج المجلس من ذوي الخبرة والمعرفة، وتعقد اللجنة أربعة إجتماعات على الأقل في العام، ويحضر اجتماعات لجنة المراجعة كل من رئيس مجموعة المراجعة الداخلية ومسئول الإدارة المالية ورئيس مجموعة الإلتزام ومكافحة غسل الأموال بشكل مستمر، كما ويحضرها الرئيس التنفيذي وكبار المديرين التنفيذيين عند الحاجة.

٣. لائحة وقواعد عمل لجنة المراجعة :

وفق خطة البنك لمواءمة متطلبات الحوكمة، فقد روعي إعادة صياغة لائحة وقواعد عمل اللجنة بما يتوافق مع أحكام النظام المرعية والمتطلبات التنظيمية، وجرى إقرارها من قبل الجمعية العامة للبنك التي عقدت بتاريخ ١٩ ربيع الأخرة ١٤٤١هـ الموافق ١٦ ديسمبر ٢٠١٩م.

٤. أعضاء لجنة المراجعة :

تم اختيار أعضاء لجنة المراجعة لدورة المجلس الممتدة من ٠١ يناير ٢٠١٩م وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م في اجتماع الجمعية العامة غير العادية للبنك المنعقدة في تاريخ ١٢ ربيع الثاني ١٤٤٠ هجري الموافق ١٩ ديسمبر٢٠١٨م، وتضم اللجنة في عضويتها كل من:

إسم عضو اللجنة	صفة العضوية
الأستاذ / عادل دهلوي	رئيس اللجنة
الأستاذ/ فواز الفواز	عضو اللجنة – من خارج المجلس
الأستاذ / طه أزهري	عضو اللجنة – من خارج المجلس

٥. إجتماعات اللجنة :

عقدت اللجنة خلال العام ٢٠١٩م (٦) ستة إجتماعات وفقاً للتالي:

إجتماعات لجنة المراجعة خلال العام ٢٠١٩م

إسم عضو اللجنة	الإجتماع ١ ٢٨ يناير	الإجتماع ٢ ٢٠ مارس	الإجتماع ٣ ١٥ أبريل	الإجتماع ٤ ٢١ يوليو	الإجتماع ٥ ١٠ سبتمبر	الإجتماع ٦ ٢٠ أكتوبر
الأستاذ / عادل دهلوي-رئيس اللجنة	√	√	√	√	√	√
الأستاذ/ فواز الفواز	√	√	√	√	√	√
الأستاذ / طه أزهري	√	√	√	√	√	x

٦. مهام لجنة المراجعة وأبرز أنشطتها خلال العام ٢٠١٩م :

خلال العام ٢٠١٩م قامت لجنة المراجعة بالعديد من الأنشطة، وفيما يلي ملخص لأهم الأعمال:

- **القوائم المالية:**

قامت لجنة المراجعة بدراسة القوائم المالية الربعية والسنوية للبنك حيث تم مناقشة المسائل الهامة مع الإدارة المالية والمراجعين الخارجيين واستعراض المقارنات والتحقق من أسباب التغيرات المؤثرة وكفاية الإفصاحات ومدى تطبيق السياسات والمعايير المحاسبية وبحث كافة الجوانب ذات الصلة والحصول على إفادة المراجع الخارجي بشأن تعاون إدارة البنك من ناحية تقديم جميع المستندات المطلوبة والإجابة على استفساراتهم وبعد المناقشات وتأكيد المراجعين الخارجيين على عدم وجود ملاحظات جوهرية تؤثر على عدالة القوائم المالية، أبدت اللجنة رأيها وتوصياتها إلى مجلس الإدارة بشأنها.

- **المراجعين الخارجيين:**

قامت اللجنة بالتوصية لمجلس الإدارة بترشيح مراجعي الحسابات للبنك وذلك بعد دراستها للعروض المقدمة حيث أقرت الجمعية العامة للبنك التي عقدت بتاريخ ١١ شعبان ١٤٤٠هـ الموافق ١٦ أبريل ٢٠١٩م تعيين كل من مكتب إرنست ويونغ وكذلك شركة كي بي إم جي الفوزان وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون، كمراجعي الحسابات للبنك وذلك لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية للربع الأول والثاني والثالث والسنوي من العام المالي ٢٠١٩ م وتحديد أتعابهما.

وأقرت لجنة المراجعة الخطة المقدمة من المراجعين الخارجيين لمراجعة أعمال البنك. وكذلك ناقشت اللجنة مع المراجعين الخارجيين خطاب الإدارة السنوي والملاحظات الصادرة ووجهت الإدارات المعنية بتنفيذ و متابعة الخطط التصحيحية.

- **المراجعين الداخليين:**

اعتمدت اللجنة خطة عمل المراجعة الداخلة السنوية كما اعتمدت الخطة الاستراتيجية الشاملة للأعوام الثلاث القادمة. كذلك قامت اللجنة بمتابعة ومراجعة التقارير الدورية الصادرة من إدارة المراجعة الداخلية بالبنك ومتابعة مدى التقدم في تنفيذ الخطط المعتمدة والنظر في أبرز الملاحظات وإعطاء التوجيهات اللازمة لمعالجة أوجه القصور.

- **الالتزام:**

قامت اللجنة بمناقشة التقارير الدورية لمجموعة الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب، وإقرار الخطة السنوية، ومتابعة كفاية الجهود المبذولة لرفع مستوى الالتزام والنظر في أبرز الملاحظات وتقارير فحوص الجهات التنظيمية وحالات عدم الالتزام بالأنظمة والتعليمات وإبداء توصياتها.

٧. نتائج المراجعة الداخلية السنوية لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية بالبنك:

ينتهج البنك إطاراً رقابياً داخلياً مبنياً على ثلاث خطوط دفاعية، وتقوم الإدارات المختلفة وقطاعات الأعمال في البنك بموائمة أنشطتها بما يتوافق مع الأنظمة واللوائح الموضوعة والمعتمدة من الجهات المختصة كخط دفاع أول، في حين تقوم إدارات الرقابة الداخلية المتمثلة بمجموعات الالتزام وإدارة المخاطر والإدارة المالية وأمن وسرية المعلومات بدور خط الدفاع الثاني وتعنى بتقييم وقياس ومراقبة مستويات المخاطر المختلفة على صعيد العمليات اليومية وعمليات الإئتمان وأمن المعلومات لضمان التماشي مع الضوابط التي وضعت وبهدف إيفاء البنك بالمتطلبات النظامية، وتَرفع هذه الإدارات تقارير دورية للجان الإدارية الداخلية ولجان المجلس الفرعية ومن ضمنها لجنة إدارة المخاطر ولجنة الإلتزام، وتقوم مجموعة المراجعة الداخلية بمهام خط الدفاع الثالث والمعني بإجراء الفحوص والمراجعات اللازمة التي تكفل التزام البنك ومنسوبيه بسياسات البنك المعتمدة بناءً على أعمال مجموعة المراجعة الداخلية والمنفذة خلال السنة المالية ٢٠١٩م والتي غطت الأقسام الأساسية بالبنك.

وبشكل عام، فقد تم التأكد بدرجة معقولة من فاعلية إجراءات ونظم الرقابة الداخلية من حيث تغطية تلك الإجراءات الجوانب الرقابية الهامة والتي تؤثر بشكل جوهري على قيام البنك بالوصول إلى أهدافه بكل سلاسة وسهولة.

٨. رأي لجنة المراجعة عن مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية :

تضطلع الإدارة التنفيذية بمسئولية وضع والحفاظ على نظام رقابة داخلية فعال في البنك يشمل كافة السياسات والإجراءات والعمليات التي تم تصميمها تحت إشراف مجلس الإدارة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك. لقد تم تصميم نظام متكامل للرقابة الداخلية بالبنك على النحو الموصى به من قبل الجهات التنظيمية والرقابية ويقوم البنك بتقييم ومراقبة نظام الرقابة الداخلية من خلال إدارات البنك الرقابية واللجان المعنية.

وبناء على التقارير الدورية التى عرضت على اللجنة من قبل مجموعة المراجعة الداخلية ومجموعة الالتزام ومجموعة المخاطر وتقارير المراجعين الخارجيين واستنادًا على التأكيدات والإفصاحات السنوية التي تم الحصول عليها من الإدارة التنفيذية، فإن لجنة المراجعة ترى أن نظام الرقابة الداخلية المعمول به حاليًا يعمل بفعالية ولا يوجد ضعف جوهري في نظام الرقابة الداخلية للعام المالي المنصرم. علمًا بأن أي نظام رقابة داخلية بغض النظر عن مدى سلامة تصميمه وفعالية تطبيقه لا يمكن أن يوفر تأكيداً مطلقاً.

رئيس لجنة المراجعة

عادل سعود دهلوي